

في الهداية قال في الخلاصة وفي بيع دود القز الفتوي
على قول محمد انه يجوز واما بيع بز القز فجاز عندهما
وعليه الفتوي وكذا قال الصدر الشهيد في واقعاته
وتبعه النسفي وكذلك قال في المحيط وفي الاجناس
قال ابو يوسف لا بأس ببيع القزان كان قد خرج منه او
او بعينه كاخلل مع العسل **قوله** ولا الخلل الا مع الكهرا
قال الاستيغابى وعن محمد انه يجوز اذا كان مجموعا والصحيح
جواب ظاهر الرواية لانه من الهوام وقال في البيضاوي
ولا يجوز بيع الخلل وعن محمد انه يجوز بشرط ان يكون مجوزا
اي مجموعا وان كان مع الكهرا او مع العسل جاز الاجماع
ونقولهما اخذ قاضي خان والمحبي والنسفي **فروع**
قال القاضى قراض الخبز ووزن الجوز في قول ابو يوسف
وعليه الفتوي **كتاب الصرف قوله**
واذا اشترى سلعة ثم كسدت وزك الناس المعاملة
بها بطل البيع عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف عليه
قيمتها يوم البيع وقال محمد عليه قيمتها اخر ما تعامل
الناس بها قال في الذخيرة الدرهم او الفلوس اذا انقطع

من ادى الناس قبل القبض فللبايع قيمة الدرهم والفلوس
من يوم وقع البيع في قول ابو يوسف الاخر وعليه الفتوي
وعزاه في الخلاصة للمحيط وكما اراه في المحيط الرضوي
وفيه خلافة كما ساذكر ان شاء الله تعالى وقال في
المعاقب قال في المحيط والنفقة ونقول محمد بن يعقوب
بالتاس **قوله** قال في المحيط الرضوي في باب بيع
الفلوس ثم عند ابن حنيفة تعتبر القيمة يوم القبض عند
محمد يوم الكساد ثم اختلف عن ابن حنيفة عند بعضهم
يرد منها عددا وعند بعضهم يرد مثل الفلوس روزنا
والاصح ان عليه قيمتها يوم الاقطاع من الذهب والفضة
ولفظة التهمة هو لفظ الفنا والى الصري المحسام
الشهيد وهو اذا استقرض الفلوس ثم كسدت فعند ابو
عليه الذي كسدت ولا يضمن قيمتها ولا منها من الذي
احد ثوبه وعند ابو يوسف عليه قيمته من الذهب والفضة
يوم القبض وقال محمد في اخر يوم كانت رابحة فكسدت
وكذا هذا الخلاف في الغصب اذا كسدت قبل الهلاك
والعدا اليه هكذا من غير تفاوت كمن الذي كان يبيع يقول